

لماذا هؤلاء النواب تحديداً؟

إذا كان صاحب البيت...

اربعة عشر نائباً، يعني عشرين في المائة من أعضاء مجلس الأمة هم من المخالفين والمتعدين على املاك الدولة.. عشرون في المائة من تم اكتشافهم، اننا لندى قناعة وأبصم بالعشرة ان هناك مثلهم وربما أكثر مخالفين - على الطريقة الكويتية - باسم اولادهم او زوجاتهم، او على الاقل كانوا انكياء فازالوا المخالفات تجنبا للفضيحة..

اذا كانت هذه مخالفات اعضاء مجلس الامة جهارا ونهارا.. فبا ترى كم وما هي مخالفاتهم في الخفاء..؟! ان الخافي اعظم على ما يقال، ونحن على ثقة بان هؤلاء النواب وبقية الخمسة وسبعين في المائة لديهم مخالفات وانتهاكات للقوانين تفوق كثيرا تفسير رصيف او احتلال

جزء من الشارع..حاميتها حراميتها، هكذا كان الحال ولا نعتقد انه سيتغير..

حملة الازالة الحكومية للمخالفات والتعديت الواقعة على املاك الدولة يجب الا تكون محل مساومة او خاضعة لقييل وقال.. الموقف الرسمي الحكومي يجب ان يكون «انها انطلقت ولن تتوقف».. من الممكن ان ينظر في التظلمات ومن الممكن التوصل الى انصاف حلول، ولكن بعد ان تتم ازالة المخالفات واستعادة اموال الدولة، وقيل ذلك هيبة القانون. مع ان من المفروض الا يكون هذا موضع بحث او نقاش، لان من يخالف القانون ويرتكب جنحة او جريمة من المفروض الا يغض النظر عن جرمه، ناهيك عن ان يكافأ.

ملنا من تقاذف الاتهامات ومقولات ابدوا بغيرنا اولاً، او ابدأوا بالداخل قبل الخارج او الاغنياء قبل الفقراء.. ان المخالف واحد، غنيا كان او فقيرا.. والقانون يجب الا يفرق بين المواطنين.. ان دعاة البدء بالاغنياء او الكبار او ايا كانت التسمية التي يطلقونها على من «يشيشون» الحكومة عليهم هم اكثر الناس اختراقا للقانون وانتهاكا للدستور، لانهم يميزون بين الناس ويحمون «الفقراء» او بالاحرى المتعدين على القانون تحت حجة معاقبة الاغنياء..

لنتخذ من ازالة الاشياء البسيطة او معاقبة الناس البسطاء طريقا او وسيلة للنيل من الكبار وبداية للتعامل مع المخالفات الجسيمة والتعديت

بقلم: عبد اللطيف الدويج

الكبيرة.. في كل شيء يتم التحجج بذوي الدخل المحدود وبالبسطاء من الناس، بينما الحقيقة ان هؤلاء يتلقون الفتات في حين يلتهم غيرهم مالذ وطاب، وهذا هو هدف الحجة والقصد من التذرع بأحوال الفئات الضعيفة وظروفها.

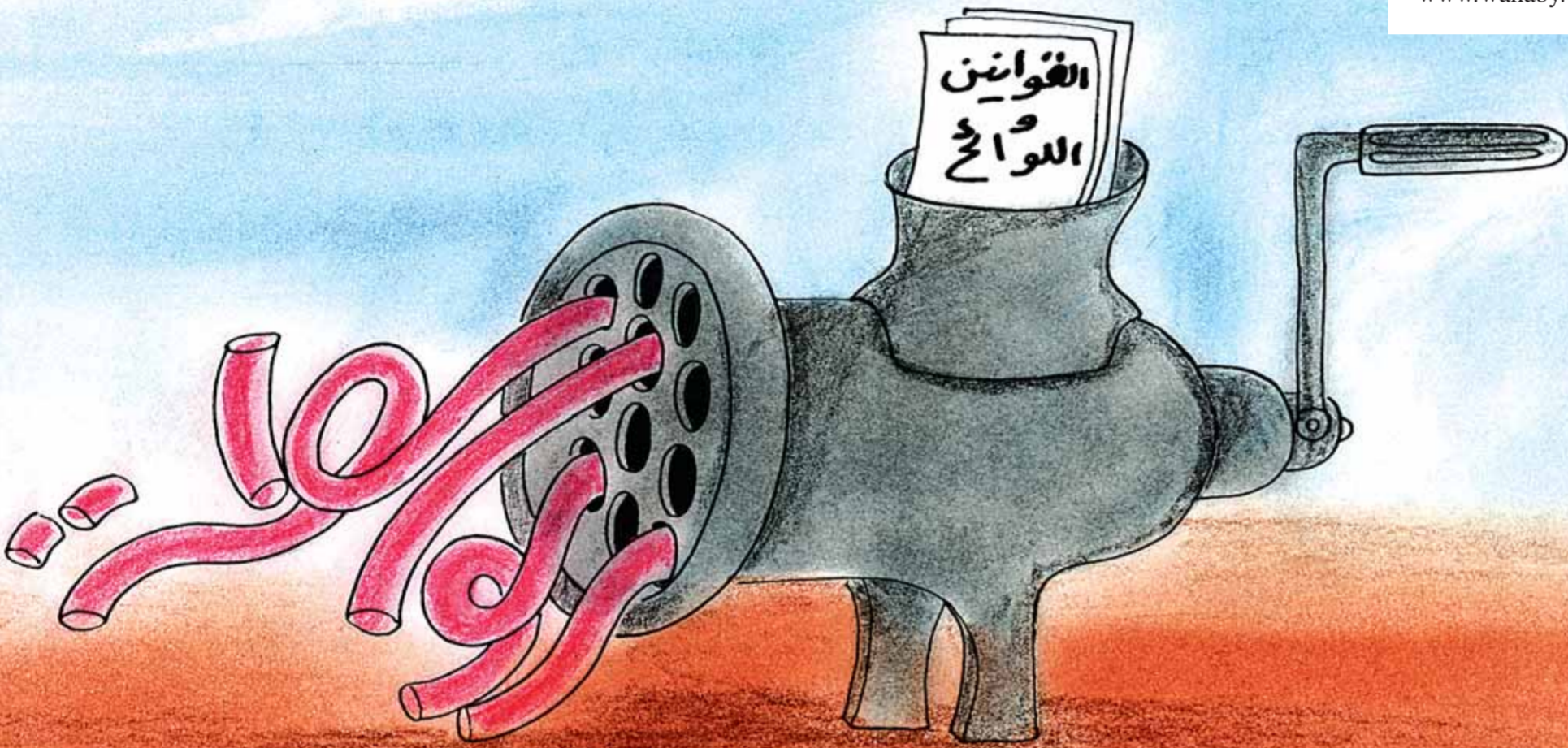
ان املنا الحقيقي في الاصلاح هو في تطبيق القانون على الجميع، واذا كان صعبا او ليس واردا اتخاذ الكبار قدوة فليبدأ بالصغار.. ولنوجه حنقهم وامتعاضهم لاسترداد هيبة الدولة واملاكها وليس الى تقنين السرقات والتعديت كما يجري الآن.. وليكن اول اجراء يتخذ هو مناشدة الاعضاء المخالفين عدم حضور الجلسات او النقاش في الامور التي تتعلق بالتعديت على املاك الدولة.

لاحتوا ان النواب الخمسة عشر المعتدين في سكنهم الخاص على املاك الدولة هم، في الوقت ذاته، ايقونات الفكر المتزمت ورموز عالية في دنيا قوالب العادات والتقاليد، وحالمهم من حال كثيرة المواطنين لم يحفلوا بحكم القانون ولم يابهاوا لتعديت الحكومة ونصائحها ممثلة بلجنة ازالة التعديت على الاملاك العامة، لانهم (النواب) ١٥ + دولة الوزير) يدركون قبل مواطنيهم ان سلطة الحكم، وهم جزء مهم مضاف اليها بصفتهم النيابية وبصفتهم الدينية المحافظة، لا تعني دائما ما تقول، وان التاريخ يشهد بانها انتقافية في تطبيق حكم القانون، وان نفسها قصير في اعماله، فهي تتشدد في التنفيذ في اول الوقت على البعض ثم تذهب في نوم عميق لعظم الوقت، وهي بذلك كثيرة الكلام والوعود قليلة الفعل والوفاء بالعهود وتراهن على ذكارة مهوره بمرض النسيان عند الناس، او تعاني مرض اليأس في جدي الاصلاح.

لكن يمكن ان نتصور ان ظلما قد وقع على هؤلاء النواب حين اختصتهم الصحافة بنشر اسمائهم واكملت عليهم «القيس» بنشر صور فضائح تعديتهم، فهم ليسوا الوحيدين في عالم التعديت الكويتي على املاك الدولة، فحتما هناك لنواب آخرين ووزراء حاليين وسابقين وشيوخ واهل نفوذ تعديت من نوع آخر لم تطلها الصحافة وان عرفت بها، تظل في دائرة غير القابل للنشر، وفي كل الاحوال يبقى هؤلاء في بروج عالية لا يصلها القانون.

مع ذلك لا يبرر اي من ذلك بقاء تعديت النواب الا ١٥ والوزير على حالها، وازالتها من تلقاء النواب انفسهم يمكن ان يخفف من وقع «الفشلة» عليهم، فهم يعلمون بحكم مواقفهم السامية ان السلطة لن تحرك ساكنا ازاء تعديتهم، السؤال هنا: لماذا هؤلاء النواب بالتحديد.. لم يستروا على تعديتهم بازالتها اولا باول ليكونوا قدوة للناخبين؟ يمكن القول ان ثقافة النواب، وهي ثقافة شعبنا، اعتادت على ان تنظر للاملاك العامة على انها اموال سائبة لا مالك لها، فهي لولا قوانين تنظيم الملكية العامة التي صدرت بمبادرة الشيخ الراحل رحمه الله السالم لما صارت لدينا املاك عامة وانما املاك خاصة للخاصة مملوكة بوضع اليد وشعارها البراميل! وبسبب هذا التاريخ وبسبب ان هذه السوابق تمثل ركنا مهما من «عادتنا وتقاليدينا» التي تعلم فيها المواطن بدروس تقوية من الكبار الا يحترم الملكية العامة، وعليه لما كان هؤلاء النواب، كما قلت سابقا، هم سادة «عادتنا وتقاليدينا» التي حددت بطوطم الانثى والحرام من جهة وعدم الاكترت للمال العام من جهة اخرى، لا يمكن في النهاية ان نلومهم او نوبخهم على تقويم الصغيرة في الثوب الكويتي بشقة الكبير.

عبد الوهاب العوضي
www.wahaby.com



حسن العيسى

كلام الناس

قراءة بين السطور

جرة قلم

اللقيط في الفقه الشيعي

اللقيط في الفقه الشيعي السيد علي حسن علوم المشرف على الصفحة الدينية في جريدة الوطن، الخصة للغة الشيعي، نشر بتاريخ ٧/٢ بحثا مقتضيا عن حكم اللقيط، وورد فيه تعريف اللقيط، وأسباب الحالة وحكم التقاطه من الشارع، أو من المكان الذي وجد فيه، وضرورة العناية به خوفا من موته جوعا أو بردا. كما تطرق الموضوع لأهمية البحث عن أسرة اللقيط وإعادة إلهه!! وأن على من وجده رعايته حتى بلوغه سن الرشد!

وقال السيد علوم ان الإسلام يرفض تحول اللقيط إلى ابن المتبني أو أخذ اسمه، بل يبقى في رعايته بغير اسم، ولكن «جوز» أن يوصى له بجزء من ثلث التركة فقط!! ثم تطرق السيد الباحث للحقوق اللقيط فقال ان أهمها عدم جواز تحويله لعبد مملوك يشري ويبيع، ولا أدري عن أي مجتمع يتكلم الباحث؟

وقال ان من حق المتبوء، وهي من صفات اللقيط في الفقه الشيعي، حسب ما ورد في البحث تحديد مسار حياته بعد بلوغه الرشد! ولا أدري كيف يمكن التصرف بعكس ذلك؟ وقال ان حقوقه عدم ذمته بأنه ولد غير شرعي!! ومن حقوقه ما تعلق بحقه في الحياة الكريمة!! وهذا ما دفعنا لكتابة مقالنا هذا.

فمن المعروف ان الحياة الكريمة لا تعني فقط لقمة في البطن ولباسا على الكتف وسقفا فوق الرأس، بل تعني الاحترام في المجتمع من خلال الانتماء له بطريقة سليمة وصحيحة، وهذا لا يمكن أن يتم دون منح مجهول الابوين، أو أحدهما، اسما كاملا وواضحا، ويفضل كثيرا أن يكون اسم من قبل تبنيه ومن قبل ان يحمل اسمه، وأن يمنح بصورة تلقائية، ودون عائق، فور بلوغه سن الرشد، جنسية الدولة التي وجد أو ولد فيها، إن كان يعيش في كنف الدولة ونحت وعابته.

ولكن من المأسف، وهذا ما لم يتطرق له البحث، أو يقترب منه ولو تلميحاً، لا يمكن لهذه الأمور أن تتحقق في ظل القوانين الوضعية الحالية لعظم دول العالم الإسلامية، ومنها الكويت، التي تحرم حمل اسم المتبني وتحرم مشاركته في تركة من تبناه، كما يتعسف مسؤولو دور الرعاية في منح الجنسية لجهول الابوين بالرغم من ان القانون الكويتي يعطيهم هذا الحق، كما يستوجب المنطق، وكما تنص قوانين حقوق الإنسان في جميع دول العالم، المتحضر والمتقدم والرقي؛ وكان حريا بمحرر الصفحة الدينية التطرق لهذه الجزئية المهمة ومحاوله مساعدة الكثير من نزل دور الرعاية الذين تمنع الأنظمة تبنيهم من قبل الأسر الراغبة في ذلك، كما تمنع منحهم جنسيتهم بصورة تلقائية!!

والأغرب من ذلك أن أي طلب تبني يقدم لدور رعاية مجهولي الابوين ينظر فيه على أساس ديانة ومذهب المتقدم، وهذا ما لم يتطرق له محرر الصفحة في بحثه غير المتكامل.

يعتقد البعض ان ليس لأحد الحق في انتقاد معتقداتنا ولا النيل من عقائدنا، وأن من حقنا التصرف ازاء الغير بما نلهمه مصالحنا وضمائرنا علينا ولا رقيب علينا في ذلك، وهذا مقبول، ولكن ما ليس من حقنا هو القول اننا الأحنس في الاعتقاد والأكمل في التصرف والأكثر رشدا ورشادا في التشريع!!

صندوق براءة الذمة - الكويت

عندما دعيت الى حضور مؤتمر العمل الخيري الخليجي العالمي الثالث بدبي، وذلك لتقديم نبذة عن تجربة مبرة الآل والأصحاب، كنموذج للمبادرات المؤسسية في العمل الخيري الكويتي، الذي اقيم في الفترة من ٢٠ الى ٢٢/٨/٢٠٠٨، كان من جميل المقادير، انني التقيت الشيخ محمد العرفع صاحب الاصدارات النافعة الكثيرة، وسلسلة الدروس العلمية المفيدة والموقع الالكتروني الجزل.

ففي احدى فترات الاستراحة على هامش اعمال المؤتمر التقنية، تبادلنا اطراف الحديث حول العمل الخيري بالخليج، والدعوة الاسلامية بشكل عام.

وقد شد انتباهي فكرة طيبة، تجربة رائدة عرفني بها الشيخ العرفع، وقد تم تنفيذها بالفعل، وهذه الفكرة باختصار هي انشاء صندوق يسمى «صندوق براءة الذمة»، من خلال هذ الصندوق يقوم كل شخص تقاضى رشوة في يوم ما، او ظلم انسانا بأخذ حق من حقوقه، او اختلس مالا عاما او خاصا، او قام باعتداء على حق من حقوق الناس واراد ان يتوب عن هذا الذنب، ويرجع الى الله عز وجل، ويرد المظالم الى اصحابها، يقوم هذا الشخص بوضع ذلك المال في «صندوق براءة الذمة»، ويشترط الا يذكر اسم هذا الشخص ولا أي بيانات عنه، ويتم هذا الامر في سرية تامة، حتى يُفتح الباب للناس لرد المظالم، والتخلص من اعبائها بشكل خاص جدا، بل سرى، ومباشرة الى الايداع في حساب هذا الصندوق في معاملة خاصة

انظروا يا حكومة إلى المادة ٢٩ من الدستور

الحشد الذي شهدته الجمعية الثقافية النسائية الاسبوع الماضي، يعبر عن ان الناس قد وصلوا الى حد «القف» ازاء تلك الوصاية التي تمارسها جماعات الاسلام السياسي، التي يبدو انها سوف لن تقف عند حد على بقية افراد المجتمع، وعليه فإن المطلوب اليوم من القائمات على الجمعية الثقافية النسائية، وهن من خيرة نساء الكويت علما وخلقاً، ومن الاخوة في التحالف الوطني الديموقراطي، وفي مقدمتهم النواب الافاضل محمد الصقر وفصيل على المجتمع وعلي الراشد، توظف هذا الحشد ليس فقط لمواجهة قانون منع الاختلاط، الذي هو مشروع تبتيغي قوى الاسلام السياسي ومن لف لفها من ورائه في نهاية المطاف تعطيل محمد الصقر وفصيل على المجتمع وعلي الراشد، وتوظف جدران لتقتصر مهمتها فقط على خدمة المنزل والحمل والولادة! بل الى مواجهة كل القوانين التي اقرت وتتعارض مع الحريات.

لقد اثبت حشد الاسبوع الماضي الذي ضاقت به ملاعب الجمعية الثقافية النسائية وساحتها من شباب وشيوخ من الجنسين بأن الناس لم يكونوا ساكتين بسبب قبولهم أوامر التحريم ومشاريع الزجر وقوانين المنع، التي تتساقط على المجتمع من قبل قوى الاسلام السياسي، بل لان هذه الجموع كانت تتفكر في المبادرة، وتحتاج الى من يتقدم ويعلق الجرس، اما من حيث القبول بالواقع الحالي البعيد عن الحقيقة وعن طبيعة الاشياء، فإنها ترفضه اشد الرفض.

أما الآن وقد تعلق الجرس فلنأنا على يقين بأن هذا الحشد سوف يتضاعف اذا ما استمرت القوى الخيرة في المجتمع من نساء ورجال شيبا وشبابا في مواصلة التحدي لانتزاع الحقوق، كون الحقوق

تسطيع ان تصدر الساحة اذا ما توقفت عنها «الحنفية»!

سعود السمكة

بعد السلام

يا محبي الحريات اتحدوا!

في التسعينات من القرن الماضي، اطلق النائب المخضرم خالد العوده، صيحة مدوية اثارت ضجة كبيرة في المجتمع، داعيا ابناء المناطق الخارجية للاتحاد، لان النفط يستخرج من الاراضي المتاخمة لمناطقهم السكنية! وهي صيحة قديمة صدرت عن كارل ماركس بالمانفيسطو، او البيان الشيوعي الاول الذي استهلّه بعبارة «يا عمال العالم اتحدوا!». نحن الآن لن نقف لا خلف زميلنا العزيز خالد العوده، ولا كارل ماركس، نحن سنقف جميعا وندعو كل الشرفاء للوقوف معنا صفا واحدا ازاء الحملة الشرسة التي تديرها الاحزاب الاصولية بمختلف تلالينها وبعض القوى الاجتماعية القبلية المتحالفة معها، لتجريدنا من حرياتنا الدستورية التي ولدنا بها وبشّرت بها المبادئ المستنيرة للاديان، وكزّستها الادبيات السياسية الغربية في الكتابات التي بشر بها فلاسفتها ومفكروها الملعون، وتبنتها السانتر والوقواتين.

ازاء الحملة الشرسة التي يقودها المتمنون لاحزاب الغلو والتطرف مصادرة ومهاجمة الحريات الدستورية لايمكننا الوقوف مكتوفي الايدي، فهي حملة منمظمة، مُستورة من وراء الحدود تتمثل بالخمبات الربيعية والملتقيات الموسمية التي تُمدّج أساطين الغلو والتزمت وتُشيد بآفكارهم الاستتصالية، بمراقبة حكومية كسولة.

احد الاصدقاء ممن حضر مؤتمر التنمية الاخير في النامة يقول انه التقى بمفكر سعودي له كلمته ووزنه، يقول هذا المفكر ان المجتمع هناك اخذ ينبذ طروحات الداعين للغلو والتكفير والتزمت، التي تتلقفها كويت الانفتاح والتسامح (بالماضي)! ويضيف: ان الكل مُستغرب لردة المجتمع الكويتي المعكوسة، فبعد ان بارت تجارة هؤلاء بوطنهم الذي نبذهم الكثير من ابناءه بتشجيع من السلطة التي وعت خطورتهم، تتلقفهم الكويت بصدر رحب!! ان مهمة هؤلاء هي واد التجربة الديموقراطية الدستورية في الكويت، واضعاف حرياتنا وقد نجحوا في ذلك اياما ونؤروا - ومع ذلك نترجي لهذه الحريات، ووقف الجميع متفرجا عليها الا ان بعض الكُتّاب الشرفاء الذين تعرّضوا للتكثير والتجريح.

وقد استهزل اعداء الحريات حروب البردة بدءاً من الخيم الرمضانية والشيشة والجلد الصحراوي والرقابة على الكتب والافلام وضوابط الحفلات (١٣)، ومنع الاختلاط في الجامعات ومهاجمة احتفالات رأس السنة وميلاد المسيح والفانتاين، حتى الاحتفال بعيد ميلاد خير البشر محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) هاجموا، فلم يسلم من بذاتهم وحممهم وتزمتهم المغالي!

المطلوب وقفة شجاعة مماثلة لما حدث في الجمعية الثقافية النسائية، المفروض ان تحرك مجاميع الاغلبية الصامتة وتنفض لحرّياتها الشخصية المنتقصة فما ضاع حق من ورائه مُطالب في هذه المعركة الراححة بانن الله، سنقول لهم لن نتدخل في خصوصياتكم، التي قد لانقرمك عليها، ولكن لا تتدخلوا في خصوصياتنا التي منحتنا اياها الشريعة والدستور.

مطلب من كل محبي الحريات ان يتحدوا في وجه عواصف الجراد، الذي ياكل الأخضر واليابس، والقادم من خارج الحدود، فهل نحن فاعلون؟! ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

● هامش:

تلقّيت اكثر من مكالمة تشيد بموضوعية البحث العلمي المبسط الذي نشره بروفيسور اللغة العربية الاخ الفاضل الدكتور عبدالله القتم في مقالته «القيس» ٢٠٠٨/٢/١٤ عن كلمة «شردمة» التي اقام (من في قلوبهم مرض) الدنيا ولم يقعدوها على صدورنا مني، بالرغم من اكثر من توضيح مني ومن آخرين بانها تعني القلة الراغبة لشكوى ضد المعسائي، وليس كل البدون - كما صوروا وؤروا - ومع ذلك استمرت حملة - الفجور بالخصومة - لاسباب شخصها الدكتور القتم ببلاغة ورشاقة قلم وبكلام مُنصف في زمن قل فيه الانصاف والمنصفون، شكرا دكتور عبدالله وتُكر الله من امثالك.

علي أحمد البغلي
Albaghliaw2@hotmail.com

د.عبدالمحسن الجارالله الخرافي
ajkharafi@yahoo.com

أحمد الصراف
tasamou7@yahoo.com